

## قضايا

ثامر الهميم

## الممول الذاتي

الادارة الذاتية في النظام الامركزي عدتنا غير مشجعة من خلال مجالس المحافظات. حيث كان الهدف هو التخفيف من مركزية شديدة عرقية في بغداد كانت تناقضها وخيمة بحيث تدفع أحد الأإن نحو التغير خارج السرب العراقي ولكن هناك مركزية عمودية وليس أفقية كما هي في حالة المحافظات إذ هناك دوائر كثيرة كانت تدير أمورها بالتمويل الذاتي ولأن قسمًا كبيرًا منها عاد إلى ضمن المركزية ليس بالتمويل الذاتي وإن قسمًا كبيرًا منها عاد إلى

مثلاً وكما جاء في مصطفى الجلبي وكتيبة التوعية تكريساً لمعاني

وقرارات برلمان وشروعتها. حيث كان هذا الجهاز يمول نفسه ذاتياً من موارده، وهذا ما أعلنه ضمن لجنة الاقتصاد والاستثمار.

لماذا هذا الإجراء باتجاه مركزية طلما كانت سبباً لمشاكل كبيرة.

كما أن تمويل هذا الجهاز ذاتياً أمر ليس صعباً في ضوء واردة، التي تذهب جنوب الشركات الفلاحية الأنجينية السوسوية أو

الفرنسية التي أتتني فدحها الآن، وتم التعاقد مع غيرها.

(أولاً) لماذا لا تذهب باتجاه تعريف هذا الجهاز ونطور أحاجره التي

أدت تفاصيل وتفاصيل مختبرات قبل الشركات الأجنبية. هل كان

الاستيراد الشعوي غير المنضبط المفتوح وراء هذا التراجع في

عراقة هذا الجهاز؟

(ثانياً) الذي يعزز هذا الاتجاه نحو مركزية هذا الجهاز والاستمرار

مع الأجانب في تصنفي استيراده الشعوي، هو غلبة العملية وهو التعرفة هذه

الذي ينضم المعلم والشركة وضمن

يامكانها أن تتحول جهازها من مواردها وتسهل أمورنا مع منظمة

التجارة العالمية.

هذه المراجحة بين المركزية والامركزية التي تضعنا في المنطقة

الرمادية والتي طال كثيرون ضبابها لا تصب فيمصلحة الاستقرار

الإداري والمالي مما أدى إلى انفصال الميزانية التشغيلية المقافق.

ولكن يبدو أن مسلك خطيب أكثر يعزز مركزية كما يعتقد البعض

حيث يعود ببعضها (الضر والنفع) ولذلك تتفاقم مع الإداره الذاتية

وتعمدليها الذاتي.

وهناك الكثير من الدوائر والشركات والمصانع تعيس على صدقات

المركز باسم التمويل المركزي مما أحبط أي إصلاح حيث تراوحت هذه

الدوائر في محطة الانتظار التي تستجواز العقد من الزمان قريباً.

فيما يزال تجارية (مثل الأسواق المركبة وغيرها) ودوائر

ومصانع الصناعات مازالت تراوح بين المركزية والانتطاق

بحلول التمويل الذاتي يعنيه شفه الكهرباء وغياب التعرفة

على المستندات لتغييره والذاته هو ليس بالضرورة أفضل

كتيرًا من الناتج الوطني ولكن، فالفارق بين الإداره الذاتية

للمحافظات والإداره الذاتية وموبيها هو أن الأخيرة لديها قادر

عربي على مستوى القيادة الإدارية والقادر المتقن في حين لاذج

مثل ذلك في مجالس المحافظات التي أفرزتها عوامل السياسة

والإدراك وليس الأداء، وهذه الفروقات لها استحقاقها.

كما أن التمويل الذاتي ومهنته عالية يسيرون سبباً في الإبداع

والتسابق مما يقلل من زخم الفساد نظرًا للشفافية والوضوح في

الدخلات والخرجات.

للسؤال الذي يزعز هذا الاتجاه نحو مركزية هذا الجهاز والاستمرار

مع الأجانب في تصنفي استيراده الشعوي، هو غلبة العملية وهو التعرفة هذه

الذى ينضم المعلم والشركة وضمن

يامكانها أن تتحول جهازها من مواردها وتسهل أمورنا مع منظمة

التجارة العالمية.

هذه المراجحة بين المركزية والامركزية التي تضعنا في المنطقة

الرمادية والتي طال كثيرون ضبابها لا تصب فيمصلحة الاستقرار

الإداري والمالي مما أدى إلى انفصال الميزانية التشغيلية المقافق.

ولكن يبدو أن مسلك خطيب أكثر يعزز مركزية كما يعتقد البعض

حيث يعود ببعضها (الضر والنفع) ولذلك تتفاقم مع الإداره الذاتية

وتعمدليها الذاتي.

وهناك الكثير من الدوائر والشركات والمصانع تعيس على صدقات

المركز باسم التمويل المركزي مما أحبط أي إصلاح حيث تراوحت هذه

الدوائر في محطة الانتظار التي تستجواز العقد من الزمان قريباً.

فيما يزال تجارية (مثل الأسواق المركبة وغيرها) ودوائر

ومصانع الصناعات مازالت تراوح بين المركزية والانتطاق

بحلول التمويل الذاتي يعنيه شفه الكهرباء وغياب التعرفة

على المستندات لتغييره والذاته هو ليس بالضرورة أفضل

كتيرًا من الناتج الوطني ولكن، فالفارق بين الإداره الذاتية

للمحافظات والإداره الذاتية وموبيها هو أن الأخيرة لديها قادر

عربي على مستوى القيادة الإدارية والقادر المتقن في حين لاذج

مثل ذلك في مجالس المحافظات التي أفرزتها عوامل السياسة

والإدراك وليس الأداء، وهذه الفروقات لها استحقاقها.

كما أن التمويل الذاتي ومهنته عالية يسيرون سبباً في الإبداع

والتسابق مما يقلل من زخم الفساد نظرًا للشفافية والوضوح في

الدخلات والخرجات.

للسؤال الذي يزعز هذا الاتجاه نحو مركزية هذا الجهاز والاستمرار

مع الأجانب في تصنفي استيراده الشعوي، هو غلبة العملية وهو التعرفة هذه

الذى ينضم المعلم والشركة وضمن

يامكانها أن تتحول جهازها من مواردها وتسهل أمورنا مع منظمة

التجارة العالمية.

هذه المراجحة بين المركزية والامركزية التي تضعنا في المنطقة

الرمادية والتي طال كثيرون ضبابها لا تصب فيمصلحة الاستقرار

الإداري والمالي مما أدى إلى انفصال الميزانية التشغيلية المقافق.

ولكن يبدو أن مسلك خطيب أكثر يعزز مركزية كما يعتقد البعض

حيث يعود ببعضها (الضر والنفع) ولذلك تتفاقم مع الإداره الذاتية

وتعمدليها الذاتي.

وهناك الكثير من الدوائر والشركات والمصانع تعيس على صدقات

المركز باسم التمويل المركزي مما أحبط أي إصلاح حيث تراوحت هذه

الدوائر في محطة الانتظار التي تستجواز العقد من الزمان قريباً.

فيما يزال تجارية (مثل الأسواق المركبة وغيرها) ودوائر

ومصانع الصناعات مازالت تراوح بين المركزية والانتطاق

بحلول التمويل الذاتي يعنيه شفه الكهرباء وغياب التعرفة

على المستندات لتغييره والذاته هو ليس بالضرورة أفضل

كتيرًا من الناتج الوطني ولكن، فالفارق بين الإداره الذاتية

للمحافظات والإداره الذاتية وموبيها هو أن الأخيرة لديها قادر

عربي على مستوى القيادة الإدارية والقادر المتقن في حين لاذج

مثل ذلك في مجالس المحافظات التي أفرزتها عوامل السياسة

والإدراك وليس الأداء، وهذه الفروقات لها استحقاقها.

كما أن التمويل الذاتي ومهنته عالية يسيرون سبباً في الإبداع

والتسابق مما يقلل من زخم الفساد نظرًا للشفافية والوضوح في

الدخلات والخرجات.

للسؤال الذي يزعز هذا الاتجاه نحو مركزية هذا الجهاز والاستمرار

مع الأجانب في تصنفي استيراده الشعوي، هو غلبة العملية وهو التعرفة هذه

الذى ينضم المعلم والشركة وضمن

يامكانها أن تتحول جهازها من مواردها وتسهل أمورنا مع منظمة

التجارة العالمية.

هذه المراجحة بين المركزية والامركزية التي تضعنا في المنطقة

الرمادية والتي طال كثيرون ضبابها لا تصب فيمصلحة الاستقرار

الإداري والمالي مما أدى إلى انفصال الميزانية التشغيلية المقافق.

ولكن يبدو أن مسلك خطيب أكثر يعزز مركزية كما يعتقد البعض

حيث يعود ببعضها (الضر والنفع) ولذلك تتفاقم مع الإداره الذاتية

وتعمدليها الذاتي.

وهناك الكثير من الدوائر والشركات والمصانع تعيس على صدقات

المركز باسم التمويل المركزي مما أحبط أي إصلاح حيث تراوحت هذه

الدوائر في محطة الانتظار التي تستجواز العقد من الزمان قريباً.

فيما يزال تجارية (مثل الأسواق المركبة وغيرها) ودوائر

ومصانع الصناعات مازالت تراوح بين المركزية والانتطاق

بحلول التمويل الذاتي يعنيه شفه الكهرباء وغياب التعرفة

على المستندات لتغييره والذاته هو ليس بالضرورة أفضل

كتيرًا من الناتج الوطني ولكن، فالفارق بين الإداره الذاتية

للمحافظات والإداره الذاتية وموبيها هو أن الأخيرة لديها قادر

عربي على مستوى القيادة الإدارية والقادر المتقن في حين لاذج

مثل ذلك في مجالس المحافظات التي أفرزتها عوامل السياسة

والإدراك وليس الأداء، وهذه الفروقات لها استحقاقها.

كما أن التمويل الذاتي ومهنته عالية يسيرون سبباً في الإبداع

والتسابق مما يقلل من زخم الفساد نظرًا للشفافية والوضوح في

الدخلات والخرجات.

للسؤال الذي يزعز هذا الاتجاه نحو مركزية هذا الجهاز والاستمرار

مع الأجانب في تصنفي استيراده الشعوي، هو غلبة العملية وهو التعرفة هذه

الذى ينضم المعلم والشركة وضمن

يامكانها أن تتحول جهازها من مواردها وتسهل أمورنا مع منظمة

التجارة العالمية.

هذه المراجحة بين المركزية والامركزية التي تضعنا في المنطقة

الرمادية والتي طال كثيرون ضبابها لا تصب فيمصلحة الاستقرار

الإداري والمالي مما أدى إلى انفصال الميزانية التشغيلية المقافق.

ولكن يبدو أن مسلك خطيب أكثر يعزز مركزية كما يعتقد البعض

حيث يعود ببعضها (الضر والنفع) ولذلك تتفاقم مع الإداره الذاتية

وتعمدليها الذاتي.

وهناك الكثير من الدوائر والشركات والمصانع تعيس على صدقات

المركز باسم التمويل المركزي مما أحبط أي إصلاح حيث تراوحت هذه

الدوائر في محطة الانتظار التي تستجواز العقد من الزمان قريباً.

فيما يزال تجارية (مثل الأسواق المركبة وغيرها) ودوائر

ومصانع الصناعات مازالت تراوح بين المركزية والانتطاق

بحلول التمويل الذاتي يعنيه شفه الكهرباء وغياب التعرفة

على المستندات لتغييره والذاته هو ليس بالضرورة أفضل

كتيرًا من الناتج الوطني ولكن، فالفارق بين الإداره الذاتية

للمحافظات والإداره الذاتية وموبيها هو أن الأخيرة لديها قادر

عربي على مستوى القيادة الإدارية والقادر المتقن في حين لاذج

مثل ذلك في مجالس المحافظات التي أفرزتها عوامل السياسة

والإدراك وليس الأداء، وهذه الفروقات لها استحقاقها.

كما أن التمويل الذاتي ومهنته عالية يسيرون سبباً في الإبداع

والتسابق مما يقلل من زخم الفساد نظرًا للشفافية والوضوح في

الدخلات والخرجات.

</